العدد الثالث والعشرون
2006

# مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1374 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2006 مسيحي

أ. عمران عبد السلام شعيب
كلية العلوم الشرعية - جامعة المرقب

إن قضية تجديد النحو من أصعب الأمور وأعسرها، جملة سهلة، في نطقها وفي كتابتها، يرددها كثير من الباحثين المحدثين دون أي نظر إلى أبعادها وأهدافها ومقوماتها، إنه نحو مرت عليه سنون طويلة تقرب من أربعة عشر قرناً متتالية، ترسخت قواعده وتم بناء أسسه على أرض لا يمكن خرقها ولا تجاوزها، ومن العجائب التي تذهل العقول أننا نجد بعض الباحثين المعاصرين المتحمسين لأمر يسمى التجديد في النحو على حساب طمس القديم من هذا العلم، وهذا مما يؤسف له حقاً، حيث كان هدفهم القريب الذي ينادون به هو تيسير النحو وإصلاحه، ولكن لا نعلم ما هو هدفهم البعيد، وقد ذهب هؤلاء الباحثون مذاهب شتى في موضوع هذا التيسير على دارسيه وعلى الناطقين بالعربية.

فمنهم من نادى بالاهتمام باللهجات العامية المختلفة، لأن التمسك بها هو الذي يصلح النحو ويسهله انطلاقاً من أن العربية الفصحى تثقل كاهل الدارسين بما فيها من إعراب وتقدير وحذف وأن الإعراب هو عقدة النحو عندهم، معنى هذا أن هذا الفريق الذي يريد دراسة اللهجات المتعددة دون الاهتمام بالفصحى أي يريد زحف العامية على الفصحى، وهذا الأمر قديم نادى به المستشرقون والمستغربون الذين غرفوا علومهم من الغرب، فهم لا يعيرون أي اهتمام للفرق بين مستوى اللهجات ومستوى اللغة الفصحى وهي التي تعرف باللغة الأدبية المشتركة.

ومنهم من بالغ في هذا الأمر حتى وصل به ذلك إلى أن نادى بإبدال الحروف العربية بحروف لاتينية؛ لأن الأخيرة حروف خالية من الإعراب وسهلة في الحديث العام وتواكب العصر الذي يتحدث اللغة الأجنبية فلا يعتريها أي ثقل أو أي تعقيد.

فنقول: إذا نحن غيرنا الحروف العربية بالحروف اللاتينية كما يريد أصحاب هذه الدعوة الصارخة فبأيِّ شيء نقرأ القرآن يا ترى وبأي لغة نتحدث؟ ألم يكن هذا الصنيع طمساً للهوية العربية والإسلامية معاً؟!!.

ثم يأتي فريق آخر وهذا الذي رفع راية تيسير النحو وإصلاحه بعد أن أفسده النحاة الأوائل من مثل الخليل بن أحمد وسيبويه ومن سار في فلكهما حسب زعمه طبعاً. فهذا الفريق ينادى وبأعلى صوتهِ إلى تغيير النحو العربي وإبداله بنحو جديد خال من العوامل ومن الحذف والتقدير والتأويل ومن أبواب كثيرة في النحو لا قيمة لها. وهذه الصيحة التي نادى بها هذا الفريق نجدها مجسدة في هذا الكتاب الذي بين أيدينا وهو كتاب «تجديد النحو» للدكتور شوقي ضيف.

وعندما نرد على ما ذكره شوقي ضيف في كتابه لا نريد أن ننقص من قيمته ولا من مكانته العلمية المرموقة، هذا ليس له مكان عندي، ولكن في الحقيقة

أريد أن أضع الأمور عند نصابها حتى لا نظلم أحداً، فلا ضرر ولا ضرار، وإنما سيكون بحثي بإذن الله تعالى منصباً على البحث عن الحقائق العلمية دون تزكية أحد ولا تضعيف رأي أحد، فالذي حفزني حقاً إلى هذا الموضوع هو التهجم على النحو العربي وعلى النحاة الأوائل دون أي دليل إلا التحريض والحث على التخلص من النحو الذي أثقل كاهل الدارسين والناطقين بالعربية. فأقول: إن هذا الذي يسمى تجديداً ليس تجديداً في النحو، بل هو خروج عن المألوف وتجن على علماء بلغوا شأواً كبيراً في العلم والمعرفة، فلا يمكن إن صح هذا التعبير أن يأتي الزمان بمثل هؤلاء الذين وضعوا علم النحو وأصوله والذي ما زلنا إلى يومنا هذا نغرف من معينه الذي لا ينضب. ولا يمكن في نفس الوقت أن يتجرأ أحد مهما بلغ في العلم أن يأتي بنحو بديل كما يزعم بعض المحدثين الذين ثاروا على النحو والنحاة وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبي صاحب كتاب «الرد على النحاة» المتوفى سنة 592هـ وهو الذي أوقع صاحب الكتاب في هذا المحظور.

## الكتاب

جاء كتاب المؤلف في مقدمة ومدخل وستة أقسام:

**المقدمة**: ذكر في المقدمة سبب تفكيره في تجديد النحو، حيث كان السبب هو نشره للكتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء القرطبي سنة 1947 فهذا هو الذي دفعه إلى السير في فلكه وإلى تطبيق منهجه الذي يدعو إلى تيسير النحو وتخليصه من كثرة العلل[1] والأقيسة، ومن التمارين الافتراضية التي أفسدت النحو وجعلت الدارسين يفرون من هذا العلم المعقد الشائك. وقد أشار المؤلف في هذه المقدمة أنه وضع مقترحاً لتصنيف النحو من جديد حتى يذلل صعوباته ويجعله نحواً سهلاً سائغاً للشاربين، وقد أقام هذا التصنيف على ثلاثة أسس أخذ بها جميعاً في تأليفه هذا الكتاب.

(1) تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، المقدمة ص3.

الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث يحذف منها ما ليس بحاجة إليه، حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة الأبواب توهن قواه العقلية.

الأساس الثاني: أنه استضاء بآراء ابن مضاء في كتابه الذي أشرنا إليه ولمقترحات لجنة وزارة المعارف وقرارات مؤتمر المجمع اللغوي، وهو إلغاء الإعراب التقديري في المفردات مقصورة ومنقوصة ومضافة إلى ياء المتكلم ومبنية، كما يرى إلغاء الإعراب المحلي في الجمل بحيث لا يقال مثلاً: الجملة خبر محلها الرفع بل يكتفي بالقول إن الجملة خبر ومثلها جملة النعت وجملة الحال وجملة الصلة وجملة جواب الشرط.

والأساس الثالث: أن لا تُعرب كلمة لا يفيد إعرابها أي فائدة في صحة نطقها، ويتضح ذلك في إعراب النحاة كلمة أن المخففة ـ في رأيهم ـ من أَنَّ الثقيلة وأختها كَأَنْ المخففة، وإعراب لا سيما، وبعض أدوات الاستثناء، وكم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الشرط الاسمية[2].

أقول: إن المؤلف بدأ بأمر يا ليته لم يبدأ به، فقد اعتمد واستضاء برأي ابن مضاء القرطبي وهو معجب به بدرجة كبيرة، فمن قال له إن رأي ابن مضاء هذا مقبول عند الباحثين المنصفين؟

فقد ارتقى في الحقيقة مرتقاً صعباً كغيره من المحدثين الذين يَدَّعون الإصلاح والتيسير للنحو العربي وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى الذي أطلق على كتابه اسم «إحياء النحو»، فيا ليته وضع له عنواناً آخر يناسبه.

فتجديد النحو الذي يزعمه المؤلف في هذا الكتاب يجب ألا يكون على حساب طمس نحو الأوائل، فمن نحن الآن حتى نثور على النحو والنحاة بالطريقة التي سلكها ابن مضاء وإبراهيم مصطفى وغيرهما؟ ليس العبرة بالتجديد كما يزعمون ولكن العبرة كيف يكون التجديد؟.

ومن الأمور الغريبة التي ذكرها المؤلف في مقدمته، أنه وضع في هذا

---

(2) تجديد النحو، ص4.

الكتاب قواعد لنطق الحروف وصفاتها وحركاتها وما بداخلها من التشديد والتنوين والمد والإدغام والإبدال، ويرى أن معرفة ذلك كله ضرورية لنطلق الكلمات وحروفها في العربية نطقاً سليماً.

أقول للمؤلف: هل وصل الحال بالنحاة الأوائل إلى هذه الدرجة من التدني وعدم الإدراك حتى إنهم أصبحوا غير قادرين على نطق الكلمات والحروف نطقاً سليماً. أعتقد أن هذا ما لم يقل به أحد من قبل ولا يفكر فيه من يأتي من بعد، ورمي العلماء بالجهل والقصور بدون أي دليل يمت إلى المنهج العلمي السليم بصلة، إنما هو ادعاء للشهرة وإظهار للإبداع المختلف ليس غير.

فعندما نراه يقول على سبيل التمثيل لا الحصر: وفي باب الفاعل أوضحت جواز التذكير والتأنيث للفعل إذا كان الفاعل جمع تكسير للذكور أو للإناث، كما أوضحت وجوب تأنيث الفعل وإفراده مع جمع ما لا يعقل. وعادة لا تهتم كتب النحو ببيان ذلك. أقول: إن المؤلف لم يأت بجديد هنا كما يزعم، وإنما هذا الذي أوضحه قال به غيره من النحاة السابقين، فكما يقول علماء البلاغة والنقد هو من قبيل وضع الحافر على الحافر. فنراه قد حمَّل النحاة الأوائل أمراً هم بعيدون عنه كل البعد. فما السّر يا ترى؟!!

فهل يكون التجديد للنحو العربي كما يدعى المؤلف وغيره هو طمس كل قديم حتى ولو كان خالياً من أي نقص يعتريه؟

## المدخل

وضع المؤلف عنواناً لمدخله هو «أسس تجديد النحو في الكتاب» يدعي فيه إعادة تنسيق أبواب النحو، حيث إنه لا يروق له أن تبقى في النحو أبواب مثل: باب «كان وأخواتها» فيعترض على إعراب النحاة لكان وإخواتها. حيث يراه خللاً كبيراً دخل على الجملة الفعلية، فلا نُعرب الاسم المرفوع بعدها اسماً لها، ولا الخبر خبرها. إنما الإعراب السليم يمكن أن نهتدي إليه بسهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية، فإن الفعل ـ عندها ـ في باب «كان وأخواتها» فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تكاد تحصى في العربية، والاسم المرفوع

في مثل: «كان محمدٌ مسافراً» فاعل مرفوع، والاسم المنصوب في المثال المذكور وأمثاله حال[3].

وثاني الأبواب التي قام بحذفها المؤلف «باب ما، ولا، ولات، العاملات عمل ليس»، حيث إن إعرابها مثل إعراب كان لأنها مقيسةٌ عليها. فقد أصبحت تعرب في مثل «ليس زيد حاضراً» فعلاً ماضياً لازماً ويعرب زيد فاعلاً وحاضراً حالاً.

وبعد أن ذكر المسوغ لحذف هذا الباب وهو لا يتفق مع أصول النحو العربي يقول: وبذلك يصبح باب «ما ولا ولات العاملات عمل ليس» واجب الحذف، وليس في أمثلته ما يحتاج إلى ردٍّ لأبواب أخرى في النحو.

وثالث الأبواب المحذوفة «كاد وأخواتها» وهي مع أختيها «كَرَبَ وأوشك» أفعال مقاربة، ومن أخواتها: «عسى ـ حرى ـ اخلولق» وتسمى أفعال رجاء، ومن أخواتها أيضاً: «شرع ـ أخذ ـ طفق ـ جعل ـ هبَّ ـ عَلِق ـ» وتسمى أفعال شروع. وجميعها تسمى أفعال المقاربة من باب التغليب.

يعترض المؤلف على إعراب نحاة البصرة الذين يعربون المرفوع بعد هذه الأفعال اسماً لها في مثل: «كاد زيد يقوم» ـ كاد زيد أن يقوم، وجملة المضارع خبر، وهو إعراب لا يستقيم بتاتاً حين يقترن المضارع بأن المصدرية كما في المثال الثاني. ومثل: «عسى زيد أن يقوم» لأننا لو حذفنا كاد وعسى في الجملتين أصبحتا: «زيدٌ أن يقوم» وهو تعبير خاطئ؛ لأنه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى. وتنبه ـ سيبويه من قديم إلى ذلك. فقال إنّ كاد وعسى فعلان متعديان والمرفوع بعدهما فاعل، وجملة المضارع التالي لهما مفعول به.

نجد المؤلف يناقض نفسه في منهجه ففي الوقت الذي نراه يضم رأيه لرأي قدوته ابن مضاء في التهجم على النحو العربي والنحاة وإلغاء ما أفسده النحاة. نراه يأتي ويسعى حبواً لإمام النحاة سيبويه لينقذه مما وقع فيه وحتى يبرر ما يقول، فكيف الذي أفسد النحو منذ قرون مضت، مصلح ومفسد في آن واحد لا

(3) تجديد النحو، ص12.

يصح إطلاقاً، ولا يقف عند هذا الحد في الثناء على سيبويه.

فنراه يقول: وواضح أن سيبويه يلغي باب كاد وأخواتها ـ كما تصوره البصريون بعده ـ بفضل حسه اللغوي الدقيق. وقد أخذت برأيه في الكتاب وضممت أمثلة الباب إلى باب المفعول به[4].

والباب الرابع من الأبواب الخمسة المحذوفة باب «ظن وأخواتها» ولها أخوات كثيرة، منها ما يفيد اليقين أو الشك وهو: «علم ـ رأى ـ درى ـ ألفى ـ حسب ـ وجد ـ زعم ـ عدَّ ـ خال» وكلها متصرفة يأتي منها المضارع والأمر ومشتقاتهما، ومثلها: «تَعلَّمْ ـ هَبْ» بصيغة الأمر وحدها، ومن أخوات ظن ما يفيد التصيير ـ والتحويل مثل: «جعل ـ ردّ ـ اتخذ ـ صيَّر ـ حفر ـ بنى ـ فصّل ـ تيقن ـ تبيَّن ـ شَعَر ـ أصاب ـ تمنّى ـ اعتقد ـ توهّم ـ سمع ـ صادف» وحكم هذه الأفعال جميعاً التعدي إلى مفعولين مثل: «ظننت زيداً مسافراً» علمت عمرَ قادماً.

يبرر المؤلف حذف هذا الباب بما أنكره السهيلي شارح السيرة النبوية، وهو من أعلام النحاة في الأندلس. من أن مفعولي ظن وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر، فيقول السهيلي كما جاء في كتاب الهمع للسيوطي: «إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت في أنها استُعملت مع مفعوليها ابتداء» وقال: «إنما حمل النحاة على القول بأن مفعوليها أصلهما مبتدأ وخبر أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز أن تحذف فيتكون من مفعوليها مبتدأ وخبر، وهذا باطل بدليل أنك تقول: «ظننت زيداً عمراً» ولا يجوز أن تقول: «زيدٌ عمروٌ» إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع «ظننت زيداً عمراً»[5]. وواضح أن باب ظن وأخواتها بذلك أصبح

---

(4) تجديد النحو، ص16.

(5) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي ج2 ص223، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2 ـ 1987م.

يبطل أبو حيان ما أنكره السهيلي هنا فيقول: والصحيح قول النحويين، وليس دليلهم ما توهّمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال. انظر نفس المصدر ونفس الصفحة. وهذا الذي ما ذهبت إليه وأيدته. فليس كلام السهيلي حجة كما يرى شوقي ضيف.

متداعياً، ولم تعد هناك حاجة لفتح باب له في كتب النحو، فأفعاله لا تعدُو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين وليس من بابها مثل: «أعطى ـ كسى». وقد ضممت أمثلة الباب إلى باب المفعول به.

إن ما ذهب إليه النحاة في باب ظن وأخواتها لا غبار عليه بل هو الصحيح الذي لا نقاش فيه وما أورده المؤلف هو نوع من التمحل لا طائل وراءه فالنحو لا يحتاج إلى مثل هذا الحذف أو التغيير. والمثال الذي أورده السهيلي وهو «ظننت زيداً عمراً» لا يتفق مع باب ظن وأخواتها فلماذا هذا المثال بالتحديد؟ في غير هذا المثال جميع الأمثلة لا تخرج عن القاعدة التي وضعها النحاة وهي أن ظن وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

فهذا المثال كما يبدو لي لا يفيد شيئاً إلا إخراج ظن وأخواتها من بابها الذي حدده لنا النحاة ليس غير.

وخامس الأبواب المحذوفة عند المؤلف: باب «أعلم وأرى» وأخواتهما، «أنبأ ـ نبَّأَ ـ أخبر ـ خبّر» إذ أقام النحاة هذا الباب على أساس الباب السابق فأرى أصلها رأى التي تتعدى إلى مفعولين. فزيدت عليها همزة التعدية التي تجعل الفعل الثلاثي اللازم متعدياً مثل «كرم ـ أكرم» وهي كذلك تجعل الفعل المتعدي إلى مفعولين مثل رأى متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، تقول: «رأى زيدٌ عمراً مسافراً» وتدخل همزة التعدية فيتعدى إلى مفعول ثالث فتقول: «أرى عليٌ زيداً عمراً مسافراً». وبناء على هذا التصور يقيس النحاة: «عمراً مسافراً» في الجملة الثانية على مثيلتها في الجملة الأولى، ويقولون إن أصل المفعولين الثاني والثالث في باب أعلم وأرى مبتدأ وخبر، وقد رأينا انهيار هذا التصور في باب رأى وظن وأخواتهما، مما يجعله بنفس القياس منهاراً في هذا الباب، وحريٌّ أن تضم أمثلته كباب ظن ورأى إلى باب المفعول به.

نجد المؤلف يختار الأحكام التي ترضيه فحسب ويضع لها عبارات وألفاظاً تروقه لتبرير ما يذهب إليه تبعاً لابن مضاء، فقد حكم بانهيار هذه الأبواب كأنها جدار قد هُدم وانتهى، فما المبرر لهذا كله؟ فنحن نقول له: أي

الآراء أصوب وأولى بالاتباع، آراء النحاة الأوائل بإبقاء هذه الأبواب كما هي أو حذفها والحكم بانهيارها والاستغناء عنها، أقول: إن الآراء الجديرة بالاتباع هي آراء النحاة التي تمثل حقاً الذوق اللغوي الرفيع الذي لا يرد عليه ما ينقضه أو يضعفه.

والتصور الذي نقده المؤلف ورده واعتبره غير صحيح هو التصور الحقيقي وكل التخريجات التي أوردها النحاة للأمثلة المطروحة سديدة ولا غبار عليها. بل تصوره غير سديد وغير مجدٍ فطرحه وإبعاده أولى من الأخذ به واتباعه.

وأقول ردّاً على المؤلف: إن ما ذهب إليه من حذف لهذه الأبواب الخمسة بهذا الأسلوب غير المعقول ما هو إلا اختلاقٌ لا مبرر له. فهل كان النحاة عاجزين على أن يصلوا إلى ما وصل إليه المؤلف؟ إن هذا الأمر لا يوافق عليه أحد. فقد أغفل المؤلف حقاً برأيه هذا آراء النحاة الأوائل جملة وتفصيلاً. هذا كما يبدو لي. وهل يصح هذا؟ فلم تكن هذه المحاولات إلا لغرض التجديد والإضافة.

بعد حذف هذه الأبواب نجد المؤلف لا يروق له ما يسمى عند النحاة بالتمييز الملحوظ. فيرى أن يعرب بدلاً. فيقول النحاة قد يحول التمييز عندهم عند مفعول به مثل: «وفجرنا الأرض عيوناً» أي فجرنا عيون الأرض، وأولى من ذلك وأوضح أن تعرب «عيوناً» في مثل هذه الجملة بدلاً، ولذلك أخرج الكتاب هذه الصيغة من باب التمييز وضمّها إلى باب البدل. فنقول للمؤلف ما المبرِّرُ لإخراج هذه الصيغة من باب التمييز وإلغائها، وجعلها من باب البدل. ألم يكن في هذا التمحل بعد عن الحس اللغوي السليم الذي يجعله المؤلف هو المعيار في جميع أحكامه؟ وأي الإعرابيين أفضل في كلمة «عيوناً» إعرابها تمييزاً أم بدلاً؟ إن الحس اللغوي السليم يفرض علينا أن نفضل إعراب جمهور النحاة بأنها تمييز وليس بدلاً كما يرى المؤلف وهذا كما يبدو لي على أي حال.

ينتقل المؤلف بعد هذا إلى إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلي.

من المآخذ التي يؤكد عليها بعض المحدثين الذي ينادون بتيسير النحو

وإصلاحه ما ذهب إليه النحاة من الإعراب التقديري والمحلي، ويرون هذا الإعراب لا طائل وراءه بل هو يثقل دارسي النحو ويتعبهم فيجب إلغاؤه وحذفه من الفم نهائياً.

ومن بين هؤلاء المحدثين المؤلف، فقد أوضح لنا أنه استضاء برأي ابن مضاء في كتابه «الرد على النحاة» ودعوة اللجنة التي شكلتها في سنة 1938 وزارة المعارف[6] «التربية والتعليم الآن» في مصر لتيسير النحو. فلا داعي لأن يقال في مثل: «جاء الفتى» الفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل: «جاء القاضي»: القاضي فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، بل يُكتفى في مثل الفتى والقاضي بأن كلاً منهما فاعل فحسب، وأيضاً لا داعي لأن يقال في مثل: «هذا زيدٌ» هذا مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، بل يُكتفى في مثله بأن يقال: هذا مبتدأ فحسب.

أقول: إن ما ذهب إليه المؤلف من إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي لا مبرر له بل إبقاؤهما على الإعراب السابق الذي نعرفه ووضعه النحاة هو الصحيح. والدليل على ذلك: عندما نريد إعراب كلمة «الفتى» في «جاء الفتى» على أن يكون الإعراب دقيقاً ومفصلاً نقول: الفتى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر هكذا تعلمنا الإعراب، فأين المأخذ على النحاة هنا؟ وأين الثقل أو الضرر على النحو؟ إن هذا مثل إعرابنا لكلمة «زيد» في «جاء زيدٌ» نقول «زيدٌ» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره. فلا بد لنا من ذكر علامة الرفع ليكون الإعراب كاملاً وافياً.

فعندما يكون الاسم المرفوع مقصوراً كما جاء في «جاء الفتى» علامة الرفع يتعذر ويستحيل أن تظهر على الألف. فلو قلنا الضمة هنا مقدرة منع من ظهورها التعذر ما الذي يمنع ذلك بل الذوق السليم والحس اللغوي الرفيع يفرضان علينا هذا الإعراب.

---

(6) تجديد النحو، ص23.

وكذلك في مثل: «جاء القاضي» نقول «القاضي» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. فالضمة يثقل ظهورها على الياء ولا يتعذر، ما الذي يمنع هذا الإعراب التقديري.

ونجد المؤلف في آخر حديثه على هذا المبحث يعود إلى قرار مؤتمر مجمع اللغة العربية سنة 1979 الذي قرر الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي في المفردات والجمل دون تعليل.

فلماذا هذا التقليد الأعمى الذي قام به المؤلف لآراء ابن مضاء وما الذي نفعه من ذلك، لا شيء إلا إفساد للإعراب والنحو ليس غير، فالذي يريد أن يجدد يجب أن يكون موضوعياً في الذي يقوله، لا ينبهر بآراء الآخرين مهما كان الأمر بل يتحرى ويبحث عن الحقائق العلمية دون تأثير أو تأثر.

ويضيف المؤلف مع إلغاءاته السابقة مستنيراً بآراء ابن مضاء «إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور».

يرى أن المتعلق الذي وضعه النحاة في مثل: «زيد عندك»، «وزيد في الدار»، بأن الظرف والجار والمجرور ليسا هما الخبر لزيد وإنما هما متعلقان بمحذوف تقديره مستقراً واستقر وهو الخبر[7].

فيرى المؤلف: أن هذا تكلف بل بعدٌ في التكلف، وحَقّ لابن مضاء أن يهاجم النحاة فيه وأن يقول إن الظرف والجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبراً[8].

من الغريب جداً أننا نرى المؤلف قد انبهر بآراء ابن مضاء إلى درجة أنه أعطاه صور مهاجمة النحاة الذين لولاهم ما عرفنا النحو. فهو لم يكتف بإبداء رأيه بل أعطى لنفسه الحق بأن يأذن للآخرين لمهاجمة النحاة وبكل حرية، هل هذا هو التجديد الذي يصلح لنا النحو وييسره؟.

---

(7) تجديد النحو، ص24.

(8) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، ط3 ـ دار المعارف، ص87.

فأقول: إن ما ذهب إليه ضيف تبعاً لابن مضاء ليس صحيحاً وغير جدير بالاتباع وإنما الرأي الصواب هو ما رآه النحاة الأقدمون من أن الجار والمجرور والظرف لا بد لهما من متعلق، هذا هو الذي يفرضه الذوق اللغوي السليم والمعنى العام للجملة يؤيد ذلك ويؤكده.

ثم يذهب المؤلف إلى «إلغاء عمل أنْ المصدرية في المضارع مقدرة».

نجده يطبق ما ذهب إليه ابن مضاء وهو فرح لذلك لأنه يراه قدوته وأستاذه الذي يتلقى عليه علومه، يقول في هذا البحث: ذهب ابن مضاء إلى إلغاء عمل أَنْ المصدرية في المضارع مقدرة أو مستترة بعد فاء السببية وواو المعية، كما ذهب النحاة في مثل: «ما تأتينا فتحدثنا»، «لا تأكُلِ السمك[9] وتشربَ اللبَن» إذ يقولون إنَّ «تُحدثَنَا» في المثال الأول و«تشربَ» في المثال الثاني نُصبا بأن مضمرةً وجوباً، وخطّأهم ابن مضاء في ذلك قائلاً إنه تقديرٌ لا دليلَ عليه. «وهو غيرُ مُحقٍّ في ذلك، ومجانبٌ للصواب، ولكننا نرى المؤلِّفَ[10] على عادته دائماً يرى أنَّ المُحق في كل الأحوال هو قدوتُهُ ابن مضاء، أمّا النحاةُ الأوائل فهم على غير حقٍّ دائماً، وهذه هي الطامّة.

فنقول هذه المرة لابن مضاء أولاً وللمؤلف ثانياً إن تصورهما خاطئ وإن ما قرره النحاة هو الصواب في الأمثلة المذكورة ولا يستقيم المعنى ولا يجوز النصب فيها إلا بتقدير أن مصدرية مضمرة وما الذي يمنع ذلك؟ هل التجديد المسيطر على عقول هؤلاء هو المبرر للإلغاء؟ أم هناك شيء آخر؟ لا أعلم!!..

ويضيف المؤلف ثناءً جديداً على ابن مضاء معجباً بشيخه فيقول: وعلى هدي من رأيه عممت لجنة الأصول في المجمع ذلك في كل ما قالوا إنه منصوب بأَن مستترة جوازاً أو وجوباً، وذلك بعد كي ولام التعليل ولام الجحود، وبعد حتى وأو في مثل: «جئت كي أقابلك ـ جئت لأتعلمَ ـ ما كنت لأغضبك ـ جئت حتى أذكر لك الحقيقة بإخلاص ـ اذهبْ أو تحدثني» فالمضارع منصوب

(9) تجديد النحو، ص25.

(10) الرد على النحاة ص127.

بعد كل هذه الحروف مباشرة، وليست هناك أن محذوفة أو مستترة أو مضمرة جوازاً أو وجوباً[11].

يمكن لنا أن نطرح سؤالاً هنا نوجهه للمؤلف ولابن مضاء وللجنة المجمع كيف ينصب الفعل المضارع مباشرة بعد فاء السببية وواو المعية وأو. يمكن أن يكون بعد كي ولام التعليل ولام الجحود هناك مبرر للنصب إذا أردنا أن نوافقهم.

أما نصبه بعد الأحرف الأخرى مباشرة فهذا لا يقول به أحد له أدنى اتصال بعلم النحو. فالمعنى والسياق يفرضان نصب المضارع بأن مصدرية مقدرة. فأنا لست أدرى كيف يملك بعض الباحثين الجرأة للتهجم على النحاة الأوائل واضعي علم النحو حتى في الأمور السهلة التي لا تحتاج إلى أي تفكير أو عناء فيا للعجب العجاب!!....

ينتقل المؤلف إلى إلغاء آخره و«إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب»:

فيقول: قرر المجمع في مؤتمره سنة 1945 إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب[12] فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ولا الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ولا الألف في المثنى نائبتان عن الضمة، وبالمثل ليست الألف نائبة عن الفتحة ولا الياء عن الكسرة في الأسماء الخمسة، وأيضاً ليست الياء نائبة عن الفتحة والكسرة في المثنى وجمع المذكر السالم، وأخذ المجمع في مؤتمره سنة 1979 بذلك القرار، وبه أخذ الكتاب في إعرابه لأمثلة تلك الأبواب، يعنى المؤلف كتابه الذي بين أيدينا.

فنقول: على أي أساس نلغي العلامات الفرعية من النحو وهي تفرض نفسها بوجودها، وما هو الضرر الذي يلحق النحو من هذه العلامات، وإذا تم

(11) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء. د. محمد عيد ـ عالم الكتب ط6، ص166.

(12) تجديد النحو، ص25.

إلغاؤها كما يريدون وهي موجودة فما نسميها يا ترى؟ يمكن لنا أن نوجه سبب هذا الاعتراض من المؤلف وابن مضاء هو الدعوة إلى التجديد في النحو لغرض التجديد فحسب، هذا كما يبدو لي.

من الأسس التي أخذ بها المؤلف في تأليف كتابه «الإعراب لصحة النطق» فقد أشار إلى أن الإعراب ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقاً لم تكن إليه حاجة.

فقام المؤلف على هذا الأساس بإلغاء إعراب لا سيما وبعض أدوات الاستثناء وكم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الشرط الاسمية، وأضاف في كتابه إلغاء إعراب أَنْ المخففة من أَنَّ الثقيلة وكأَنْ المخففة، فهذا الإعراب لم يرقْ للمؤلف ورآه إسرافاً من النحاة لا داعي له.

وعلى سبيل التمثيل لا الحصر نذكر بعض الذي حذف إعرابه، لأنه لا يراه مجدياً: فقد حذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية من الكتاب؛ لأن إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة نطقها فضلاً عما فيه من صعوبة، إذ تعرب مبتدأ في مثل: «كم طالباً نجح»؟ ومفعولاً به في مثل: «كم زهرةً قطفتها»؟، ومفعولاً مطلقاً في مثل: «كم جلسةً جلستَ»؟ وظرفاً في مثل: «كم يوماً حضرت»؟، ومجرورةً في مثل: «كم بلدةٍ مررتَ»؟ وبنفس النظام كم الخبرية في مثل «كم طالبٍ جاء ـ كم كتابٍ قرأت ـ كم تهديدٍ هددت ـ كم يومٍ صمتُ». وفيم هذا العناء الإعرابي كله؟ وكم لا يدخل على نطقها شيء منه. وإذن ينبغي أن يحذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية من كتب النحو وأن يُكتفى ببيان أنها استفهامية أو خبرية والتمييز بعد الأولى يكون منصوباً عادة وبعد الثانية يكون مجروراً.

أقول: إن كل ما ذهب إليه المؤلف من آراء لتغيير قواعد النحاة التي قعدوها منذ آلاف السنين هو نوع من الترف الفكري الذي لا يمت إلى العلم بأدنى سبب.

ثم نجد المؤلف بعد هذا يريد أن يقحم نفسه في وضع ضوابط وتعريفات دقيقة فيقول: حين قدمت إلى المجمع في سنة 1977 مشروعاً لوضع منهج جديد

للنحو العربي[13] ييسره، أضفت إلى الأسس الثلاثةِ السابقة أساساً رابعاً، هو وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو التي لم يتح لها أن تعرَّف تعريفاً سديداً. على ما لا يلاحظ في المفعول المطلق والمفعول معه والحال.

فنأخذ مثالين على هذه التعريفات: الأول المفعول معه:

لا يوافق المؤلف على تعريف النحاة للمفعول معه: يقول: ويعرف ابن هشام المفعول معه بقوله: «اسم فضلة تالِ لواو بمعنى «مع» تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه»[14] [15] ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات: وجوب العطف في مثل: «اشترك زيد وعمرو؛ لأن الفعل مشترك بين العطف والمعطوف عليه، فيتعين أن تكون الواو للعطف، ورجحان العطف في مثل: «جاء زيد وعمرو»؛ لأن المتكلم يريد إشراك عمرو في المجيء لا أنه جاء معه، وفي رأينا أن هذه الحالة مثل سابقتها يتعين فيها العطف.

ورجحان أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه في مثل: «قمت ومحمداً» وهو مثال افتراضي للنحاة؛ لأنهم أنفسهم يقولون إنه لا يصح العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون ضمير فاصل مثل الآية الكريمة: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ فالمثال الذي جلبوه مرفوض بحكم الاستعمال القرآني وقواعدهم النحوية. وامتناع أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه أو معطوفاً مثل: «شربت ماءً وطعاماً» إذ يقدرون للكلمة «طعاماً» فعلاً محذوفاً مثل أكلت هي مفعوله، فالواو ليست عاطفة لكلمة «طعاماً» على ماء ولا هي واو المفعول معه التي بمعنى مع. وأخيراً يصل النحاة مع الواو وأحوالها إلى حالة الوجوب في أن يكون ما بعدها مفعولاً معه مثل: «سرت والجامعة ـ استيقظت وطلوع الشمس» وواضح أن ما

---

(13) تجديد النحو، ص30.

(14) تعريف ابن هشام هو: والمفعول معه، وهي: اسم فضلة بعد واوٍ أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو نافية حروفه ومعناه، كـ«سرت والليل» و«أنا سائر والليل»، شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ص231.

(15) وانظر شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط11، 1968م، دار الاتحاد العربي للطباعة.

بعدها في المثالين لا يمكن أن يقع عليه الفعل السابق للواو، فلا الجامعة يمكن أن تسير، ولا الشمس يمكن أن تستيقظ، وكأنك قلت في المثال الأول: «سرت أمام الجامعة»، وفي المثال الثاني: «استيقظت زمن[16] طلوع الشمس» وهكذا وإنما واو المفعول معه تحل محل ظرف مكان أو زمان، أو بعبارة أدق الفعل لا يقع على ما بعدها، وإنما دفع النحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة الأربعة السابقة للمفعول معه أنهم قالوا إنه اسم يتلو واواً بمعنى مع. فجاءوا بجميع الأحوال التي يمكن أن تكون فيها الواو بمعنى مع لمجرد الوهم الافتراض ولو عرّفوا المفعول معه تعريفاً دقيقاً ما اضطربوا هذا الاضطراب، وأخصر من تعريفهم وأدق أن يقال في تعريفه أو ضابطه: «المفعول معه: اسم منصوب تالِ لواوٍ غير عاطفة بمعنى مع» وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته في غاية الوضوح، ولا تعود تختلط أبداً بمثل «اشترك زيدٌ وعمروٌ»، أو «جاء زيدٌ وعمروٌ».

نقول للمؤلف: ما الجديد الذي أتيت به هنا في تعريف «المفعول معه» هل إضافة عبارة «تال لواوٍ غير عاطفة» جعلت تعريفك أدق وأخصر وأوضح من تعريف النحاة؟ فعندما يقول ابن هشام وهذا هو رأي النحاة: «تالِ لواو بمعنى مع» ما الذي يعنونه حسب رأيه؟ الذي يعنونه أن الواو غير عاطفة هذا شيء مسلّم به.

فالمؤلف لم يأت بجديد وكلامه يرد عليه ما يضعفه، فلا نسمي ما أتى به إلا أنه من قبيل الخلط والاضطراب الذي يتهم به النحاة كل لحظة وحين، وأما قول النحاة فلا غبار عليه وهو عين الحقيقة والصواب.

وكل الأمثلة التي أوردها النحاة في باب «المفعول معه» صحيحة وأن الواو فيها بمعنى «مع» حتى في «سرت والجامعة» أي مع حائط الجامعة محاذياً له. و«استيقظت وطلوع الشمس» أي مع طلوعها مصاحباً له. فأين الافتراض، هؤلاء النحاة يتمتعون بعقلية لم تكرر في عصرنا وقد سرى الحس اللغوي في دمائهم

(16) الهامش غير واضح في الأصل ـ يرجى الإنتباه

فأنّى يأتيهم الخلط والاضطراب في مثل هذه الأبواب فلا اعتراض عليهم هنا أبداً.

ونضيف للمؤلف شيئاً: يجب ألا يغيب عنه ولا عن غيره، إن النحاة الأوائل غير عاجزين على فهم ما يقوله وليسوا قاصرين على ذلك. ففي الأمثلة التي ردّها شوقي ضيف على النحاة وأوضح أنها غير معقولة وذلك عند قوله في المثالين «سرت والجامعة»، و«استيقظت وطلوع الشمس» أنه لا يمكن أن يقع عليه الفعل السابق للواو، فلا الجامعة يمكن أن تسير، ولا الشمس يمكن أن تستيقظ. هل النحاة لا يدركون أن الجامعة لا تسير؟ وهل لا يدركون أن الشمس لا تستيقظ؟ هذا شيء غير مقبول وغير معقول، وأراد هو بهذا التعقيب وهذا التحليل أن يظهر للقارئ ولدارس النحو بأن النحاة أخطأوا في أمور سهلة يجب ألا تقع منهم، لكن الحقيقة الذي أراد أن يُغلط أصبح هو الغالط. إن المثال الأول ليس القصد منه أن السير حدث مع الجامعة أي سارا معاً ولكن المقصود هو أن الذي سار كان مصاحباً ومحاذياً لجدار الجامعة جنباً إلى جنب مثل قولك في: «سرت والنيل» أي محاذياً للنيل.

وكذلك المثال الثاني: «استيقظت وطلوعَ الشمس» ليس القصد منه أن الذي استيقظ قد تم له ذلك عندما استيقظت الشمس ولكن المقصود أن الاستيقاظ كان مصاحباً لطلوع الشمس لا قبله ولا بعده أي معه فكون أن ما بعدها في المثالين لا يمكن أن يقع عليه الفعل السابق للواو. هذا غير بعيد بل يمكن أن يقع عليه الفعل، وأن الواو في المثالين المذكورين بمعنى مع. وأقول للمؤلف في ختام هذه المناقشة أن النحاة الأوائل فهموا أسرار العربية قبلنا ووقفوا على مقاصدها قبلنا فنحن يجب إنَّ نتعلم منهم ونسير على نهجهم لأن عقليتهم متقدمة عنّا أميالاً فأنّى لبُوَيْحثٍ عصري يكون له أن يقوّم هؤلاء الجهابذة الأفذاذ الذين لا زال جميع العلماء منذ نشأة النحو العربي إلى يومنا هذا يكرعون من أحواضهم.

أما المثال الثاني الذي أورده المؤلف لاعتراضه على النحاة فهوما يتعلق بتعريف الحال: يقول: وتعريف الحال عند ابن هشام أيضاً غير دقيق، وهو

يعرّفه بقوله: «الحال[17]: وصف «فضلة» مذكور «لبيان الهيئةِ» وهو تعريف غامض، وقد شرحه ابن هشام[18] بقوله: «خرج بذكر الوصف المفعول المطلق، وبذكر الفضلة الخبر؛ لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية التعريف التمييز والنعت. وبذلك يصبح تعريف الحال عند ابن هشام هكذا: «الحال ليس مفعولاً مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً». وهو بذلك تعريف مبهم ولا يوضح ماهية الحال ولا حقيقته. ولعل من الطريف أن سيبويه والمبرد لاحظا أن الحال يحمل معنى الظرفية، فإذا قلت: «جاء محمد مبتسماً» كان الابتسام صفة لمحمد في وقت معين هو وقت المجيء أو وقت الفعل، فهو صفة مقيدة بزمان معين، ومن أجل ذلك يحسن أن يوضع له هذا التعريف: «والحال: صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة» وبذلك يخرج الخبر؛ لأنه ليس صفة مؤقتة كما نرى في مثل: «محمد ناجح» وكذلك النعت لأنه صفة لازمة كما نرى في مثل «محمد الشاعر» ولا علاقة بين الحال في مثل: «جاء محمد مبتسماً» والمفعول المطلق في مثل: «جاء مجيئاً ـ كتب كتابة ـ لعب لعباً».

وكذلك لا علاقة بينه وبين التمييز في مثل: «محمد كريم خلقاً ـ نعم محمد خلقاً ـ عظم محّمدٌ نُبلاً» إنما الحال صفة مؤقتة كما في: «لقيت محمداً مبتهجاً ـ قابلت علياً مسروراً».

نجد المؤلف هنا يعترض على تعريف ابن هشام للحال ويصفه بأنه غير دقيق: فإذا كان تعريف ابن هشام هذا غير دقيق، أين التعريف المناسب والصحيح؟ فماذا يريد منه أن يقول بعد الذي قاله: «وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة» فأين الغموض هنا؟ ولم يكتف المؤلف بشرح ابن هشام لتعريفه حتى يضع هو تعريفاً يناسبه ويعتبره تعريفاً جديداً لم يؤت به من قبل. ما الذي أضافه

---

(17) تجديد النحو، ص33.

(18) ليس تعريف ابن هشام للحال كما ذكر شوقي ضيف هنا بل تعريفه هو: «الحال، وهو وصفٌ فضلةٌ مسبوقٌ لبيان هيئة صاحبه أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله، نحو: (فخرج منها خائفاً)، «فتبسَّم ضاحكاً». فلماذا لم يذكر المؤلف تعريف ابن هشام كاملاً.
انظر: شرح شذور الذهب، ص303.

لتعريف ابن هشام؟ هل الكلمات: نكرة مؤقتة منصوبة هي التي جعلت تعريفه دقيقاً واضحاً؟ تعريف ابن هشام وهو تعريف جمهور النحاة أدق وأخصر وأشمل من تعريف المؤلف حيث إن المؤلف لم يذكر كلمة فضلة، ولم يذكر كلمة الهيئة، فأي التعريفين أولى بالاتباع؟

أضف إلى ذلك أن شرح ابن هشام لتعريفه كان كاملاً وافياً لم ينقصه شيء حتى يرد عليه أي اعتراض كما ورد عليه من المؤلف الذي ألغى ما وضعه النحاة نهائياً هنا.

فأقول في نهاية الأمر: إن تعريف ابن هشام وهو تعريف النحاة لا غبار عليه، بل هو أدق وأوضح من تعريف المؤلف، وجميع التفسيرات والمبررات التي أوردها صاحب الكتاب لم تكن في صلب الموضوع.

ويمكن أن أسجل تناقضاً ملحوظاً للأحكام التي يتخذها المؤلف في كتابه، ففي حديثه عن حذف الأبواب النحوية في بداية كتابه نراه يلغي من باب التمييز «التمييز الملحوظ»، ويريد أن يضمه إلى باب البدل. فلا حاجة لهذا النوع من التمييز. ونراه عندما يعترض على تعريف النحاة للحال، ويتعرض للفرق بين الحال والتمييز نجده يمثل بالتمييز الملحوظ وهو: «محمد كريم خلقاً ـ نعم محمد خلقاً ـ عظم محمد نُبلاً» فكان من حقه حتى لا يناقض نفسه ولا يخرج من منهجه الذي اختاره وهو التجديد للنحو، فعليه إذن أن يقول هنا لا علاقة بين الحال والبدل في هذه الأمثلة؛ لأنه ألغى من قاموسه التمييز الملحوظ.

ومن الأسس التي بنى عليها المؤلف تجديد النحو في كتابه: «حذف زوائد كثيرة». يقول في هذا البحث: رأيت في عرض أبواب النحو بالكتاب أنه لا بد من الاعتماد على أساس خامس لتجديد النحو يقوم على حذف زوائد كثيرة تُعقِّد أبوابه وتُدخل على تمثلها شيئاً من العسر دون حاجة حقيقية إلى ذلك. وكان أول ما حذفته في مباحث تقسيمات الاسم وأبنيته حذف شروط اشتقاق اسم التفضيل وبالمثل صنعت بشروط فعل التعجب حين عرضتهما في باب التمييز لسبب مهم، وهو أن أمثلة البابين تكفي في تمثل صيغتهما دون حاجة إلى ذكر الشروط

التي يذكرها النحاة. وبالمثل حذفت ما يذكر النحاة من قواعد في اسم الآلة لأن مداره على السماع، وتكفي في تمثله واستيعاب صورة مجموعة من أمثلته. وحذفت من باب التصغير شروط صيغه وقواعده العسرة أو شديدة العسر مع أمثلتها التي لا نستعملها اليوم مثل تصغير سنة على سُنَيَّة أو سُنيهة، وريح على رُوَيْحة، وعطاء على عُطيٍّ، ومعاوية على مُعَيّة أو مُعَيْوِيَة، ومُقتدر على مُقَيْدِر، ومطمئن على طُمَيْئِن، واثنين على ثُنَيْن. وحتى فعل التعجب يصغرونه فيقولون مثلاً: «ما أُحَيْلَى القصيدة» وحتى اسم الإشارة مثل ذلك يُصغّر فيقال ذَيَّالك وهؤلاء يُصغّر فيقال: هاؤلَيَّائِك، وكل ذلك أضرب الكتاب صفحاً عن قواعده؛ لأنه لا يجري على الألسنة مكتفياً بأمثلة كثيرة من العربية توضح التصغير توضيحاً تاماً، وذكرت صيغة النسب، وأنه يتكون بإلحاق ياء مشدّدة في آخر الاسم، وحذفت قواعده المعقّدة الكثيرة، إذ ينسبون إلى مثل «نامى» ناموىّ ونامىّ وإلى اثنين: اثْنَىّ وثَنْوىّ، وإلى دم دموي ودَمِيّ، وإلى راية رائيّ ورايِيّ وإلى نَمِر نَمَريّ بفتح الميم[19]. ولكل ذلك شروط وقواعد تُحْشى بها كتب النحو دون حاجة أو فائدة في صحة تعبير مستخدم أو نطق مستعمل، ولذلك حذفت تلك القواعد والشروط من الكتاب، واكتفيت بطائفة من الأمثلة المستعملة توضح النسب توضيحاً تامّاً.

وفي قسم المرفوعات حذفت من باب المبتدأ والخبر أكثر الأحوال التي يتحتم[20] فيها تقديم المبتدأ على الخبر، والأخرى التي يتحتم فيها تقديم الخبر على المبتدأ، لعرض الكتاب لها في باب التقديم والتأخير، وكذلك أكثر أحوال حذف المبتدأ وحذف الخبر يعرض الكتاب لها في باب الذكر والحذف. وفي باب إنّ حذفَ الكتاب أَنْ المخففة من أَنَّ الثقيلة؛ لأنها أداة ربط لا غير، وأَلْغيتُ إعمال كَأَنْ المخففة من كأَنّ الثقيلة وهي في ذلك مثل لكنْ المخففة فإنها غير عاملة.

---

(19) تجديد النحو، ص35.

(20) تجديد النحو، ص35.

وحذفَ الكتاب إعمال ليت ـ دون أخواتها ـ مع ما الكافة، إذ قال النحاة إنه يجوز إهمال ليت حينئذ مثل أخواتها، وإعمالها لمجيئها عاملة في شاهد ليس في أيديهم سواه. على أنه في رواية ثانية لنفس الشاهد كُفّت ليت عن العمل. وحرِيّ أن نأخذ بالرواية الثانية حتى تطرد قاعدة كفّ ما لإن وأخواتها عن العمل دون استثناء للبيت بسبب شاهد واحد رُوي تارة بإعمالها وتارة بإهمالها وكف عن العمل فيه.

فنرى المؤلف هنا كعادته لم يصب المحز كما يقول علماء البلاغة فإن حذفه لمثل هذه القواعد النحوية التي وضعها النحاة والتي يراها زوائد لا مبرر لها لا من قريب ولا من بعيد، فالنحو العربي غير محتاج إلى حذف شيء منه لا اليوم ولا أمس؛ لأن هذه القواعد وضعت على ما ورد عن العرب الفصحاء من نصوص وشواهد لا خلل فيها، فلم يكن وضعها لها من قبيل العبث والفضول. وأنا لا أريد أن أدخل مع المؤلف في صراعات فكرية وعلمية لا طائل وراءها. فجميع الأمثلة التي أوردها للنحاة في التصغير والنسب وغيرها في الأبواب الأخرى لا غبار عليها لأنها تتمشى مع أسرار اللغة وتمثل بحق الحس اللغوي الرفيع فما قام به المؤلف من محاولات لإلغاء هذه الأمثلة وطمسها ورمي النحاة بالتقصير والقصور فيها غير سديد وغير مقبول البتّة.

وأقول له شيئاً واحداً هنا فحسب. إن اعتراضه على عمل ليت مع ما الكافة ذلك لأن النحاة اعتمدوا على شاهد واحد ليس غير في إهمالها وإعمالها، وقد اختار هو الثاني أي عدم إعمالها، مع أن الشاهد واحد، فلماذا يختار إهمال ليت مع أنه يضع كتاباً جديداً في النحو لا يحتاج إلى رأي النحاة البتة، فقد قرّر حكمه لكي تطّرد قاعدة كف ما لإن وأخواتها عن العمل دون استثناء لليت بسبب شاهد واحد، فلماذا يوافق النحاة على هذا الاطراد في القاعدة المذكورة، ثم نقول للمؤلف يجب ألا يفوت عليه أن الشواهد النحوية ليس العبرة فيها بتعدد الشواهد، وإنما العبرة بصحة النقل وصحة الرواية المتواترة، وهذا ما ذهب إليه القراء في الاستشهاد بالقراءات المتواترة، وهذا هو المنهج العلمي السليم، ثم نسجل هنا ملاحظة على المؤلف فقد مر علينا في مواضع من كتابه أنه يوافق

المدرسة الكوفية ويشيد بآرائها، ولكنه نسي في ذلك أن الكوفيين في قواعدهم يكتفون بالشاهد الواحد من أي راوٍ كان، وهنا نجده يرفض الاعتداد والأخذ بالشاهد الواحد، ونضيف إليه شيئاً آخر وهو أن المؤلف بنى كتابه على آراء ابن مضاء القرطبي، فنقول أين الشواهد التي اعتمد عليها ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة)؟ حتى يتهم النحاة بالتقصير في الاعتداد بالشاهد الواحد، أنا أعتقد أن الإجابة غير موجودة عند أحد، لست أدري. . .

وفي ختام هذا الأساس الذي وضعه المؤلف أقول: إن هذه الشروط التي وضعها النحاة والتي يعدها المؤلف زوائد ليس صحيحاً حذفُها بل يعد حذفها من قبيل الفضول الذي يبعد بنا عن الحس اللغوي الرفيع، وإن هذه اللغة التي قعدها النحاة هي اللغة الفصيحة التي نطق بها العرب الأقحاح، و غيرها هو الذي لا يعول عليه ولا يعتد به حتى ولو صدر من الأكابر.

ومن الأمور العجيبة والغريبة التي نجدها في الكتاب عند الحديث عن الذكر والحذف حذف تابع المنادى دون أي دليل.

يقول المؤلف: وحذفنا أيضاً من الكتاب تابع المنادى، وهو أشبه بلغز كبير، وذلك أنه إذا كان مفرداً نعتاً أو توكيداً جاز فيه الضم مراعاة للفظ، والنصب مراعاة للمحل، فتقول: يا عليُّ الظّريفُ ضماً ونصباً، وكذلك: يا عليُّ نفسُه ضماً ونصباً. وإذا كان بدلاً أو معطوفاً لم يجز فيه إلا الضم مثل: «يا أبا حسن عليُّ« و«يا زيدُ وعمرُو» وإذا كان التابع غير مفرد نُصب إلا إذا كان اسماً مشتقاً مثل: «يا عليُّ أخا عبد الله» أما مثل «يا محمدُ الكريم الخلق» فيجوز فيه الرفع والنصب. وإذا كان المنادى غير مفرد نُصب تابعه مثل: «يا أبا عبد الرحمن الظريفَ» بالنصب. وكل هذه الأمثلة من افتراضات النحاة، وحقاً جاء في القرآن الكريم: «يا جبالُ أوِّبي معه والطَّيرَ» وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة كلمة «والطيرُ» بالرفع. ومعنى ذلك أنه لا حاجة لدارس النحو تدعوه[21]

(21) تجديد النحو، ص38.

إلى معرفة لغز تابع المنادى المعقد القائم على أمثلة مفترضة للنحاة، ما عدا المثال القرآني وقد قرئت فيه كلمة (والطّيرَ) مرفوعة ومنصوبة وحسبه معرفة ذلك، دون ضرورة لفتح هذا الباب المعقد.

في هذه المرة الأمر يتطلب الأمر أن أقسو قليلاً على المؤلف؛ لأنه شرَّق وغرَّب في هذا الموضوع دون أي مبرر ولا أي دليل. نجده يوجه الاتهام دائماً لأحكام النحاة وأمثلتهم وقواعدهم ويصفها بأنها مفترضة لا حاجة لدارس النحو بها لا من قريب ولا من بعيد. فماذا نقول له الآن بعد أن اعتمد النحاة على الشواهد القرآنية من القراءات السبعية المتواترة. فنجده يناقض نفسه كما مر بنا في معظم أحكامه. فبعد أن يصف الأمثلة النحوية بأنها من افتراضات النحاة نجده يرجع إلى القراءات المتواترة ويريد أن يستثنيها من قواعد النحاة مع أن النحاة استقوا قواعدهم وأمثلتهم من هذه القراءات كما يعلم الجميع. فيقول المؤلف كما رأينا قبل قليل: وحقّاً جاء في القرآن الكريم: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[22] وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء كلمة «الطيرُ» بالرفع. ومعنى ذلك أنه لا حاجة لدارس النحو تدعوه إلى معرفة لغز تابع المنادى المعقد القائم على أمثلة مفترضة للنحاة، ما عدا المثال القرآني وقد قرئت فيه كلمة «والطير» مرفوعة ومنصوبة وحسبه معرفة ذلك، دون ضرورة لفتح هذا الباب المعقد.

فيمكن لنا أن نلتمس عذراً للمؤلف إذا كان الشاهد الذي أورده أخيراً من الشعر أو من كلام العرب أو من كلام النحويين واللغويين، ولكن عند من قرأ قراءة سبعية متواترة جاء فيها تابع المنادى منصوباً على قراءة الجمهور ومرفوعاً على قراءة أبي عمرو بن العلاء القارئ المشهور. ومع هذا كله يهرب المؤلف إلى منهجه الذي اعتمد عليه وهو التجديد للنحو بأية طريقة حتى ولو كان على حساب إغفال قراءة سبعية متواترة كما يرى غيره من المحدثين الذين تمسكوا بقواعد النحاة وأقيستهم وجعلوها فوق كل اعتبار. وقد أنهى المؤلف حديثه بطريقة جد ممجوجة لا تليق بمكانته وعلمه وذلك عندما قال في الآية القرآنية

(22) سورة سبأ، الآية: 10.

التي استشهد بها «وقد قرئت فيه كلمة «والطيرُ» مرفوعة ومنصوبة وحسبه معرفة ذلك، دون ضرورة لفتح هذا الباب المعقد»[23].

ما معنى قوله هنا.. يريد أن الدارس حسبه معرفة كلمة «والطيرُ» أنها جاءت مرفوعة ومنصوبة فقط لأنها في القرآن الكريم ولكنه لا حاجة له بالتفصيل؛ لأن القاعدة التي ريد أن يطبقها هي التي تروق له فحسب أي أنه لا داعي لتابع المنادى يذكر من ضمن القواعد النحوية.

ثم يرى المؤلف أن التفصيل في معرفة كلمة «والطير» مرفوعة ومنصوبة يفتح باباً معقداً فكل ما يخالف القاعدة النحوية التي تناسبه هو باب معقد حتى ولو كان ذلك قراءة سبعية متواترة.

فنقول له: كيف لا يحتاج دارس النحو إلى فتح هذا الباب الذي سماه معقداً كما يزعم. في هذه الآية الكريمة لماذا نحرم دارس النحو من أن نصب الجمهور من القراء لكلمة «والطيرَ» هي منصوبة على المحل لأن المنادى منصوب، وأن رفعها في قراءة أبي عمرو ابن العلاء اتباعاً للمنادى المبني على الضم، أي على اللفظ الظاهر.

وما ذهب إليه النحاة هنا استقوه من أعلى نص في الوجود وهو القرآن الكريم، فأين التعقيد يا ترى؟ فلا نقول له: إلا رفقاً بالنحو والنحاة والقراء. ولا حاجة إلى التجديد الذي يطمس تراثنا وعلماءنا.

وأخيراً ينهى المؤلف مدخله الذي جعله أساساً لتجديد النحو بأنه ذكر إضافات متنوعة لم تكن واردة عند النحاة. فيقول: وبجانب الأساس الخامس السابق في تأليف هذا الكتاب رأيت أنه ينبغي الأخذ بأساس سادس يقوم على زيادة إضافات كثيرة لتوضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو، من ذلك ما وضعت في فاتحة القسم الأول في الكتاب من بعض قواعد ضرورية لخدمة النطق السليم بكلم العربية وحروفها، وهي قواعد استعرتها للكتاب من علم

(23) تجديد النحو، ص38.

التجويد، وكان أسلافنا لا يضعونها في كتبهم النحوية، إذ كانت تُدرس للناشئة مع حفظهم للقرآن الكريم، وكانوا يتعلمون النحو بعد ذلك فاستغنوا عنها.

أما الآن والناشئة لا يحفظون الذكر الحكيم ولا يتعلمونها مع حفظهم له، فقد رأيت أن أجلب منها ما يعينهم على النطق السليم لكلم العربية، بوقوفهم على بعض صفات في حروفها وحركاتها، وعلى اللين فيها والتشديد والتنوين والمد وألف القطع والوصل والإدغام لبعض الحروف والإبدال. وأضفت في هذا القسم الأول جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة، وجداول أخرى لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد، حتى أذلل كل ما يداخل هذين التصريفين من صعوبات يشعر بها دارس النحو وحتى يسْهُل له التطبيق عليها ويبلغ من ذلك كل غايته[24].

ويقول إنني في القسم الخامس أضفت في الممنوع من الصرف صيغة أُخر جمع أخرى وكذلك صيغتي: «أُحاد ـ موحد» لمجيئها في القرآن الكريم مثل: «مثنى وثلاث ورباع» واتسعت في بيان عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل ليتضح أمام دارس النحو صورة الصياغة العربية، وأضفت مبحثاً في حروف الزيادة.

لقد بالغ المؤلف في نهاية حديثه عن الأسس التي بنى عليها كتابه، فقد دخل في علم التجويد ليستعمله في النحو ليسهل على دارس النحو النطق بكلم العربية، مع أن معظم ما ذكره والذي يدعي أنها إضافات قد ذكرها النحاة في كتبهم. فقد ذكروا الإبدال والإشمام والروم والإمالة وهمزة القطع وهمزة الوصل.

ثم ما يتعلق بتصريفات الأفعال كلها ذكرت في كتب النحو مجتمعة وفي كتب الصرف مستقلة منفردة.

يمكن أن يرد على المؤلف هنا أنه لم يكن متساوقاً في منهجه وأحكامه،

---

(24) تجديد النحو، ص42.

فنراه قبل قليل في الآية القرآنية الكريمة: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ يقول: إن لدارس النحو حسبه أن يقف عند حد أن كلمة «والطير» وردت مرفوعة ومنصوبة في القرآن الكريم، أي لا يريد أن يجعلها قاعدة مطردة كما اتخذها النحاة الأوائل. وهنا نجده يضع قاعدته التي تروقه عملاً بما جاء في القرآن الكريم إذ هو لا يخرج عن منهج بعض النحاة السابقين الذين أخضعوا النص القرآني لقواعدهم وأقيستهم، فأين التجديد الذي جاء به المؤلف للنحو؟

أقول في ختام قراءتي، لكتاب «تجديد النحو» للدكتور شوقي ضيف.

إن ما يزعمه المؤلف بأن ما أورده في كتابه هو جديد في النحو ليس صحيحاً، وإنما تغيير هذه القواعد هو الذي يحدث التشويش على الأجيال الدارسين للنحو العربي حيث سيقفون في مفترق طرق فلا هم بالقديم يستوعبونه ولا بالجديد المجدي المفيد يطمئنون إليه، فيبقون بين بين... فما أحرانا لو أبقينا على نحونا العربي القديم، وسيكون التجديد إذا أردنا ذلك مقتصراً على الطريقة والمنهج اللذين يقدمان لدارس النحو وللناطق بالعربية.

والله من وراء القصد

## المصادر والمراجع


- **المصحف الشريف**، رواية قالون ـ طبعة الجماهيرية.
- **الرد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، ط3 ـ دار المعارف.
- **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء**، د. محمد عيد، ط6، عالم الكتب.
- **تجديد النحو**، د. شوقي ضيف، دار المعارف.
- **شذور الذهب**، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي، ط11 ـ 1968ف.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2 ـ 1987ف.